

وعل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ،  
وعل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١  
بيان إنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١  
بيان سلطات الوزرا، ومسؤوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة  
للمؤسسات العامة ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢  
بيان تعديل بعض أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ؛

**قرر :**

مادة ١ - تحديد مكافأة السيد / مصطفى خليفه المندوب المفوض  
على البنك الأهلي التجارى السعودى بمبلغ ٢٠٠ جنية سنويًا اعتباراً من  
من تاريخ استلامه العمل بالبنك .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٨١ (١٧ مايو ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٥ لسنة ١٩٦٢

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

**قرر :**

مادة ١ - يعتمد تعيين السيد الدكتور حسن محمد حسين وكيل الوزارة  
لشئون الإحصاء عضواً في مجلس إدارة المركز الدولي للحساب الآلي بروما  
لتنبيل الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - يصرح لسيادته بالسفر لحضور الاجتماعات التي يعقدها  
المجلس المذكور اعتباراً من الاجتماع الثاني الذي يعقد في يومي ٢٩ ، ٣٠ مارس سنة ١٩٦٢

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٨١ (١٧ مايو ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦٢

تعيين وكيل وزارة مساعد لوزارة الإسكان والمرافق

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين  
المتعلقة به ؛

**قرر :**

مادة ١ - يعين السيد المهندس أنطونيوس موسى مينايل مدير  
عام الإدارة العامة للتجاري بوزارة الإسكان والمرافق من درجة مدير  
عام وكيل وزارة مساعد للوزارة المذكورة بدرجة وكيل  
وزارة مساعد

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعل وزير الإسكان  
والمرافق تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٨١ (١٧ مايو ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٣ لسنة ١٩٦٢

تحديد مكافأة المندوب المفوض على البنك الأهلي  
التجارى السعودى

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات  
والمنشآت ؛

وعل القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ ب Stem جواز تعيين أي شخص في  
الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بمكافأة  
سنوية أو يترتب منها قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس  
الجمهورية ؛